وزن المستوطنين في السياسة الاستعمارية: مواقف صحافة مستوطني عمالة قسنطينة بين الحربين العالميتين

أ. ديلمي عزوز
المدرسة العليا للأساتذة- قسنطينة

تلخيص

وجدت الصحافة الاستعمارية، الصادرة في عمالة قسنطينة، في أحداث ما بين الحربين العالميتين مادة إعلامية خصبة. وقد استخدمها أصحابها ضمن وسائلهم الفعالة في مقاومة المشاريع الإصلاحية الخاصة بـ"الأهالي"، التي كانت الحكومات المتعاقبة تعرضها من حين لآخر؛ ومن جهة أخرى مجابهة بداية تحرك الأهالي نحو المطالبة بحقوقهم، بمختلف الوسائل المسموح بها آنذاك. ومما زاد في قوة تلك الصحافة، تزامن تطورات السياسة الأهلية في الجزائر مع انعكاسات الأزمات الاقتصادية على المعمرين بصفة خاصة.

انطلاقا من شعورهم بكونهم أقلية في العمالة المأهولة بغالبية الأهالي، مقارنة بالعمالات الأخرى، فإن مستوطني قسنطينة جعلوا من صحفهم المنابر الأكثر صخبا وتأثيرا على أصحاب القرار والرأي العام في الجزائر والوطن الأم.

مقدمـــــة:

بعد مشاركتهم في الحرب العالمية، على غرار مستوطني المستعمرات الفرنسية الأخرى، بجنودهم ومنتجاتهم المختلفة، نمت لدى المعمرين بالجزائر، منذ 1919، رغبة قوية في ضرورة تغيير أوضاعهم وتمكينهم من جميع الوسائل للخروج من الأزمة الخانقة، التي خلّفتها الحرب وتجاوز انعكاساتها السلبية على جميع نواحي الحياة.

ورغم الطابع العام للأزمة، التي شملت الجزائر المستعمرة برُمّتها، فإن عمالة قسنطينة ومعمريها تميزوا عن غيرهم في العمالات الأخرى بسرعة الرد على كل محاولات السلطات الفرنسية المركزية في الإعلان عن إجراء بعض الإصلاحات، كتغيير نمط العلاقة القائمة بين الوطن الأم [الميتربول] والمستعمرة من جهة، وبين المعمرين والأهالي من جهة أخرى.

لقد اعتبر المعمرون كافة الإصلاحات، وبغض النظر عن طبيعتها وحجمها، مساسا خطيرا بمكتسباتهم، واعتبروا بعضا منها بمثابة الدليل على خيانة ساسة باريس لهم، وفي أقل الأحوال تنكرا لتضحياتهم في سبيل الوطن الأم أثناء محنته.

ومما زاد في إسماع صوتهم وزيادة تأثيرهم، على الرأي العام في المستعمرة وخارجها، امتلاك ممثليهم السياسيين للأجهزة الإعلامية الـ"ثقيلة"، أمثال رئيس بلدية قسنطينة، السيد لميل مورينو Emile Morinaud والسيناتور بول كيطولي Paul Cuttoli.

وضعية الصافة الاستعمارية بعمالة قسنطينة خلال فترة ما بين الحربين:

إذا كانت بعض الصحف، التي نشأت قبل 1914، قد تمكنت من تخطي صعوبات الحرب العالمية الأولى، وضمنت بقاءها إلى ما بعد 1919، بفضل القوى السياسية الفاعلة التي وقفت وراءها، فإن استمرار هيمنة الراديكاليين والراديكاليين-الاشتراكيين

على الحياة السياسية في المستوطنة، في ظل استمرار ما عرف آنذاك بالمصالحة الجمهورية[1]، قد ساهم في صدور صحافة معارضة، خاصة إبان الحملات الانتخابية عبر كامل مدن العمالة بما فيها المدن الصغيرة، وهذا إلى غاية سنة 1936، تاريخ انهيار تلك المصالحة.

وهكذا فما أن انتهت الحرب حتى عادت الجرائد المعروفة تدريجيا إلى وضعها السابق، بالتوازي مع ميلاد صحف أكثر نقمة على تلك المصالحة. فقد سارعت الأطراف الغاضبة من الوضع القائم على الساحة السياسية، إلى إصدار جرائدها دفاعا عن مصالحها واتجاهاتها السياسية وترويجا لأفكارها، مستغلةً في ذلك عودة العمل بقانون 29 جويلية 1881، الخاص بالصحافة[2].

في المجال السياسي، كان لمشاركة الجزائريين (الأهالي) واستماتتهم في الدفاع عن فرنسا خلال الحرب الكبرى، أثره في خلق ظرف جديد للإعلام الاستعماري يصعب التعامل معه بسهولة. فالصحافة الاستعمارية، وأمام الأعداد الكبيرة من الأهالي المجندين الذين سقطوا في ميادين القتال، لم تجد ثغرة للتنكر أكثر وبشكل متطرف، مثلما أَلِفَتْ فعل ذلك قبل الحرب، لبعض حقوق الأهالي. فقد اضطرت إلى تقبل بعض الأطروحات الداعية إلى ضرورة إدخال بعض الإصلاحات لفائدة الأهالي، تفاديا لاحتمال تفجّر الوضع، الذي قد تنجر عنه نتائج وخيمة على المعمرين. ومن جهة أخرى، فإن

---

[1] – La dépêche de constantine du 11/7/1932.

[2] – اعتبر قانون 29 جويلية 1881 بمثابة قانون لحرية الصحافة، ومن بين ما تضمنه: إلغاء العقوبات الاحتياطية

(Fernand Terrou: L'information., Que sais-je ? , P.U.F., Paris, 1974, p.38-39)

الصحف الاستعمارية وجدت نفسها مطالبة بالاستمرار في أداء دورها الأساسي في الدفاع عن مصالح المعمرين[1].

من جهة أخرى، أدى صعود نجم اليسار في أوربا إلى تعقد الساحة السياسية وظهور المزيد من الجرائد اليسارية، ومنها الظرفية التي عادة ما يصاحب ظهورها فترات الحملات الانتخابية. وقد أدى ذلك بأن عرفت عمالة قسنطينة ميلاد العديد من العناوين، التي لم يعد اليسار التقليدي يلبي متطلبات أصحابها، فجاءت بذلك لتدافع عن مصالحهم في أهم مدن العمالة[2].

وفض عما سلف، كان لتشتت الراديكاليين أنفسهم، خاصة بعد وصول الجبهة الشعبية إلى سدة الحكم، دوره في استقلال الأجنحة الراديكالية (المحافظة والمتطرفة) في الأحزاب. ومثل ذلك، استقلال كل من الحزب الراديكالي الاشتراكي والحزب الراديكالي المعتدل بجرائدهما[3].

---

[1] – مقارنة بالعمالتين الأخريين، انفردت عمالة قسنطينة بتقديمها أكبر عدد من الضحايا الأهالي في الحرب الكبرى، بالنظر إلى كونها الأكثر سكانا، وذلك في غياب إحصائيات دقيقة للضحايا الأهالي. وقد وقع خلاف كبير حول عدد القتلى من الأهالي، وتأرجح بين ما بين 25 ألفا و56 ألف قتيل ومفقود من كل تراب المستعمرة.

[2] – مثلا جريدة "ليتانسال"(L'Etincelle) [الشرارة] سنة 1924 بمدينة عنابة ثم قسنطينة وجريدة "لوبوبل ليبر" Le Peuple libre [الشعب الحر] سنة 1928 بمدينة فيليبفيل (سكيكدة)... الخ.

[3] – في عددها الأول، ليوم 1937/04/03، كتبت جريدة "لابراش" (La Breche) [الثغرة] تقول بأن: "الراديكالية لم تكن في يوم ما حزبا منظما في قسنطينة، ولا حتى في عمالتها، غير أنها تنظّمت في تيار حول السيناتور بول كيطولي وشقيقه النائب جيل كيطولي. أما الحزب الراديكالي المعتدل، فأسس أسبوعية "ليصور" (l'Essor) [النهضة]، في 27 مارس 1937، لتعرّف به وبمبادئه.

إلى جانب المعمرين، لعب اليهود دورا كبيرا في تحريك عجلة الإعلام بالعمالة في أعقاب الحرب. لقد تراجعت الأفكار المعادية لليهود، الذين شرعوا يجنون ثمار "المصالحة الجمهورية"، التي مكّنتهم من شغل المناصب الحساسة في العمالة، وتثبيت وجودهم السياسي والاقتصادي، إضافة إلى أنهم وجدوا في ضحاياهم من أولئك الذين ماتوا من أجل فرنسا، فرصة لتعزيز دورهم، وذلك من خلال إصدار جرائد بأقنعة سياسية شتى للدفاع عن مصالحهم. ولأول مرة في تاريخ العمالة، قام اليهود بإصدار جرائد، وهيمنوا على وسائل الطباعة، مدركين في ذلك أهمية الإعلام في الحفاظ على وضعيتهم[1]. وقد أدت تلك الهيمنة المتزايدة إلى عودة الحملات الإعلامية المعادية لليهود من جديد في العمالة، عبر الجرائد المألوفة وكذا من خلال إصدارات جديدة، أنشئت لذات الغرض[2].

وفضا عن تلك الأوضاع، تأثرت جرائد ما بين الحربين أيضا بالظروف الاقتصادية الصعبة، التي عاشتها العمالة، وكانت سببا مباشرا في عودة البعض منها إلى الصدور أحيانا، وتخصصها في انتقاد ذلك الوضع الصعب من خلال أعمدة صحفية منتظمة. للإشارة أن هذا الوضع الاقتصادي السلبي حتم على الجرائد التأقلم مع هذا الواقع والبحث عن مصادر تمويل متعددة قصد ولكي تستمر تلك الصحف في الصدور بانتظام، فإن أصحابها أخذوا يتأقلمون مع الوضع الذي فرضته تلك الأزمة، وذلك بالبحث عن شتى المصادر لتمويلها.

---

[1] – مثل اليهود بمدينة قسنطينة 10% من مجموع الأوربيين (المتجنسين بالجنسية الفرنسية وفق مرسوم كريميو 1870/10/24).

[2] – من أهم الجرائد المتميزة بمعاداتها لليهود خلال تلك الفترة، جريدة "لو طام طام" le Tam Tam وجريدة "ليكلار" L'Eclair.

من جهة أخرى، أوجد الواقع السياسي، الذي أفرزته الحرب العالمية الأولى، حاجة لدى الأوربيين إلى متابعة ما يجري من أحداث في العالم من خلال مطالعة الصحف. ذلك ما سيؤدي إلى ميلاد الصحافة الإخبارية بالتزامن مع التطور الذي عرفته الطباعة ووسائل الاتصال كالتلغراف والهاتف.

وخلافا لما حصل في فرنسا ما بعد الحرب، التي أخذت معالم الجرائد الإخبارية الكبرى تتضح فيها أكثر فأكثر (الصحف التي كانت تُطرح فيها قضايا شتى من قبيل أهمية الصحافة وإستراتجيتها في مجالات الاقتصاد والسياسة...إلخ، وأيضا ما أصبح يعرف بالدعاية وتأثيرها على المجتمع)، فإن الساحة الإعلامية بالعمالة باتت، بالنظر إلى الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي ميزت تلك الفترة، حكرا على القوى السياسية والمالية، مما دفع تدريجيا بالصحف الصغيرة والمحلية نحو الاندثار النهائي مع حلول الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر. أما اليسير المتبقي من تلك العناوين فحاول تغطية عجزه عن المنافسة بالاهتمام بالأخبار المتفرقة والعالمية[1].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، تلك الشعارات التي باتت ترافق العناوين الصادرة والتي تحاول جلب القراء بإعلان استقلاليتها عن هذا التيار أو ذاك، أو تحذير القراء من مغبة التجمعات الإعلامية وحقيقة من يقف وراءها، أو حتى تبرير نوعية ورق الطباعة،

---

[1] – من بين ما ميز جرائد هذه الفترة محاولتها إدخال بعض التنوع في مضمونها والاهتمام بما يجري في العالم من أحداث. ولعل ذلك من آثار الحرب العالمية الأولى وتطور اهتمامات المعمرين بالأحداث الخارجية لما أصبح لها من انعكاسات على مصالحهم.

مثلما جاء في افتتاحية جريدة "لو بروقري صوصيال" (le Progrès social) [التقدم الاجتماعي]: "لا يهم نوع الزجاجة إذا كان الشراب جيدا"[1].

ومن بين الجرائد التي نددت صراحة بهذا النوع من التكتلات الإعلامية، جريدة "لورور ألجيريان"(l'Aurore Algérienne) [بزوغ شمس الجزائر] التي كتب مديرها ستيفانوبولي Stephanopoli مقالا، بعنوان: الصحافة المستقلة، أشار فيه إلى تنديد الجمعية العامة لمديري الصحف ضد قيام االتجمعات الصحفية الكبرى بمحاولة خنق "الصحافة المستقلة"...، فهي ترى الصحافة كشركات تجارية لا غير[2].

أما من ناحية التمويل، فإن الميزة المشتركة للجرائد خلال هذه الفترة فكان بحثها المتواصل عن الإشهار بغض النظر عن خطّها السياسي. وبذلك لم يمنع حرص تلك العناوين على الإشارة إلى استعدادها لنشر كافة القرارات والإعلانات الشرعية والقانونية باللغتين الفرنسية والعربية، من اللجوء في تلك الفترة إلى تخصيص مساحات واسعة من صفحاتها للإشهار، تتجاوز كثيرا تلك المساحات المخصصة للمادة الإعلامية ذاتها (فكانت المساحة المخصصة للإشهار تصل أحيانا إلى 70% من إجمالي مساحة الجريدة)، وقد تلجأ أحيانا أخرى إلى ترك مساحات فارغة معروضة للكراء(أي للإشهار)، وكثيرا ما تعالت أصوات الأسبوعيات لمطالبة الإدارة بحقها في نشر القرارات الإدارية على غرار اليوميات. وفي مجال الطباعة، وفي الوقت الذي استفادت فيه الجرائد – وخاصة الكبرى منها خلال فترة ما بين الحربين – من الوسائل التقنية الحديثة المعمول بها، بما في ذلك أهم الصحف الكبرى في فرنسا آنذاك، فإن الجرائد الصغيرة

---

[1] – Le Progrès Social, n°2, du 11/6/1926.

[2] – L'Aurore Algérienne, n°38, du 11/12/1921.

والمحلية استمرت في استعمال وسائل تقنية متواضعة، مع محاولتها استغلال الإمكانيات الحديثة بصفة تدريجية[1].

الصحافة الاستعمارية وموقفها من بعض أحداث ما بين الحربين:

الموقف من إصلاحات ما بعد الحرب (قانون 4 فيفري 1919):

قال المؤرخ شارل أندري جوليان: "يتضح لمن يطالع صحافة الجزائر ومحاضر المداولات البرلمانية، قبيل حرب 1914، أن المعمرين يقفون دائما معارضين لكل تغيير إيجابي من شأنه أن يحسن وضع الأهالي مهما كانت ضآلته، فهم يرفضون إلغاء الضرائب العربية وتوحيد النظام الجبائي، ويرفضون الإصلاحات الداعية إلى إنهاء العمل بالنظام الأهلي [الأنديجينا Code de l'indigénat]، الذي بدونه ينعدم ـــ حسب رأيهم ـــ الأمن بالجزائر، ويستنكرون تكوين المثقـــفين الأهليين الذين يرونهم عاجزين عن هضم الثقافة الحقة، ويصبحون متنكرين لمراتبهم الاجتماعية وناقمين وشاكين، ويمانعون في منح المواطنة في النطاق الذي تطالب به النخب السياسية، والذي من شأنه أن يثير احتجاج جميع الفرنسيين القاطنين بالجزائر. بل لقد كان الأكثر تحرر منهم يعتبرون أنه لا يقبل بأي حال من الأحوال أن يستمد رئيس البلدية سلطته من أصوات رعاياه المسلمين، ويذهب بهم الأمر إلى حد رفض تجنيد الأهالي ليس خشية "ثورة ممكنة" فحسب، بل لما سينجر عنه من ارتفاع الأسعار، بسبب تجنيد الجنود الشبان وتحسن رواتبهم. ويؤكد المؤرخ جوليان حول نفس الموضوع، أن الحرب العالمية الأولى لم تغير

---

[1] – دعمت جريدة "لاديباش دو كوسطانتين" بمطبعة جديدة سنة 1929، وحينها قال محررها: "لقد آن الأوان لإعطاء مقاطعتنا الجريدة التي تليق بمقامها".

(La Dépêche de Constantine, n° du 04/07/1929)

الوضع في شيء، " فقد مدح الجنود الأهالي الأمجاد مدحا جزيلا، لأنهم قاتلوا قتالا ناجحا في سبيل قضية الحرية، ولكن من غير أن يعترف لهم بما أكسبتم تضحياتهم من حقوق سياسية، وصرح نائب وهران بمجلس الشيوخ مارسال سان جرمان قائلا: «قام الأهالي بواجبهم نحونا، واستحقوا المجازات، ولكن هل من الضروري أن نلجأ من أجل ذلك إلى إجراءات التهور؟»[1].

وهكذا وبمجرد صدور قانون 4 فيفري 1919[2] بإلحاح من رئيس الوزراء آنذاك، كليمنصو G.Clémenceau، وبعض النواب المعتدلين، الذين اعتقدوا أنهم بذلك التعديل الخفيف قد يكافئون الأهالي على مساهمتهم وجهدهم في الحرب إلى جانب القوات الفرنسية. غير أن الجزائر الاستعمارية ثارت ثائرتها وشنّت حملة واسعة لمعارضته وإسقاطه[3].

---

[1] – شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: المنجي سليم، الطيب المهيري وصادق المقدم، الدار التونسية للنشر–الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر)، 1976 (تونس) صفحة: 131–129.

[2] – أهم بنود القانون: 1/ إلغاء الضرائب المعروفة بالعربية؛ 2/ منح حق الانتخاب والترشح لكل جزائري مستوفي لعدة شروط، منها: تأديته للخدمة العسكرية أو كونه حاملا لنيشان أو مالكا عقاريا أو موظفا أو من الناخبين؛ 3/ يفتح القانون الباب أمام بعض الجزائريين للتجنس بالجنسية الفرنسية، وقد اعتبر التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم شرطا أساسيا لتقديم الطلب من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية، ومع استيفاء كل الشروط المطلوبة فالمدعي العام وإدارة الاحتلال هما في النهاية اللذان لهما القول الفصل في قبول أو عدم قبول المترشح لنيل المواطنة الفرنسية.

[3] –Charles- Robert Ageron: Les Algériens musulmans et la France, tome II, P.U.F., Paris., 1974, p.1210.

وفي الوقت الذي عبّرت فيه الجرائد الصادرة بالعاصمة عن غضبها الكبير من القانون، بقولها بأنه: "من المستحيل أن لا نقدم على معارضة هذا القانون، الذي لا يعمل سوى على زرع الفوضى وإثارة الاضطرابات"[1]. وذهبت أخرى إلى حد التهديد، بعدما اعتبرت القانون بمثابة "ضربة غادرة بالفأس"، ورأت بأن المعمرين، الذين هم على دراية بالخطر الذي يهددهم، سيعرفون كيف يتحدون حول فكرة "الجزائر فرنسية"[2]، شرعت الجرائد الاستعمارية بقسنطينة مجتمعة بالتنديد بالقانون وضمّنت كتاباتها الكثير من المصطلحات من قبيل: انتفاضة (Révolte) ووطنية (Nationalisme)وانفصال (Séparatisme) وبولشفية (Bolchevisme) وغيرها، وهي مصطلحات تصب كلها في معارضة كل ما له علاقة بالإصلاح[3].

جريدة لوروبيبليكان دو كونسطانتين Le républicain de Constantine [جمهوري قسنطينة] شنت من جانبها حملة مضادة واسعة، منذرة المعمرين "بأن هذا القانون سيؤدي إلى التجنس الجماعي للجزائريين، وبالتالي إلى الاستحواذ على كافة مقاعد المجالس البلدية مما ستترتب عنه حرب أهلية[4].

وإلى جانب تنديد تلك الصحف بالقانون، الذي توقعت أن ينجر عنه مساس بمصالح المعمرين، وأمام صعوبة مجابهته مباشرة، فإنها لجأت إلى حيل إعلامية أخرى

1- Le messager d'Algérie, du 12/2/1919.

2- L'écho d'Alger, du 28 octobre 1919.

3 - Mahfoud Kaddache: Histoire du nationalisme algérien, SNED., Alger, 1980. p.51-52.

4 - Le républicain de Constantine, du 13/4/1919.

أثبتت نجاعتها، حيث حمّلت الإدارة الاستعمارية على التراجع عن اليسير من الحقوق التي تم منحها للأهالي، كإلغاء المحاكم الزجرية. ومن بين تلك الحيل، ربط الإصلاحات بحالة "اللا أمن" "l'insécurité". وفي هذا الإطار، راحت الصحف بمختلف اتجاهاتها تضخم الأرقام وتتحدث عن خطر الاعتداءات، التي بات معظم ضحاياها من المعمرين من مختلف أنحاء العمالة، معللة ذلك بالدرجة الأولى بكونها ناجمة عن قانون 4 فيفري 1919[1]. فمن خلال مقالات متواصلة، شنّت إحدى أكبر الجرائد الاستعمارية بالعمالة، لاديباش دو كوسطانتين la dépêche de Constantine، وعلى امتداد سنوات، حملات إعلامية، من خلال تخصيص ركن يومي بعنوان: "اللا أمن" وآخر تحت عنوان: اللصوصية الأهلية le banditisme indigène"، وقد ذهبت هذه الجريدة إلى حد قولها بأن: "صحيح لقد عاد كافة هؤلاء المنبوذون، غير المرغوب فيهم، من جبهات الحرب التي جنّدهم فيها فرنسا بالنياشين، غير أنهم عادوا أيضا بالفوضى وحالة اللا أمن". وأضافت: "حقيقة أن فصل السلطات من القيم الجمهورية، لكن يجب أن نكرر بأن الشعب العربي ما يزال وسيبقى طفلا. والمعروف أن تصرفات الأطفال في فرنسا تخضع لتشريعات وقوانين خاصة"[2]. وإذا كانت هذه كتابات الجرائد الكبرى الصادرة بعاصمة العمالة، فإن كتابات الجرائد الأخرى الأقل انتشارا، لم تكن أخفّها تشددا ومعارضة، حيث ساهمت بدورها في الحملة المضادة لإصلاحات 4 فيفري 1919 من خلال شحنها

---

[1] – لقد كتب أ. ريشارد مقالة بعنوان المسألة الأمنية"، جاء فيها بأنه: "خلال 1920 تم تسجيل 3126 حالة اغتيال أو محاولة اغتيال، أي بزيادة 890 حالة عن سنة 1919".

(A. Richard: La question sécuritaire, la Dépêche de Constantine, n° du 5/10/1921)

[2] – la dépêche de Constantine 20/7/1920.

المتواصل للرأي العام، فقد أصدرت جريدة "ليصّور L'essor [1] [الانطلاقة] وبقلم محررها إيفون بارفيلار Yvon Bervillers مقالا يعكس الموقف الثابت للمعمرين من الإصلاح. ومما جاء فيه: "إنه يتحتم على الشعب العربي انتظار العشرات من السنوات لاستكمال تطوره الاجتماعي ليتسنى بذلك للحكومة بعدئذ فقط القيام بإصلاحات دون خوف". جريدة أخرى أيضا، تميزت بمواقفها المعادية لكل عمل من شأنه تحسين وضع الأهالي، عبرت عن موقفها المعارض على طريقتها، حيث ذهبت إلى حد اعتبار "الأهلي المسلم غير قادر تماما على القيام بواجباته الانتخابية". وأوردت أنه خلال الانتخابات المختلفة، سواء المندوبيات المالية أو المجالس العامة أو البلدية، لا يترشح فيها سوى الـ"ـبني وي وي les beni oui oui ". فالأهالي أميون ويفتقرون إلى تربية... وهم ينتخبون حسب زعمائهم الدينيين والسياسيين، أو حسب عدد "الدوروات douros"[2] التي يحصلون عليها"[3]. وذهبت جريدة نوميديانا Numidiana إلى الطرح نفسه، معتبرة "أنه على الديمقراطية الفرنسية أن تذهب إلى الشعب العربي وليس إلى الأرستقراطية الأهلية"[4]. ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه الجرائد تعمدت تضخيم كل ما يصب في اتجاه الإصلاح، كقيامها بتغطية مثيرة وصاخبة لمؤتمر ورؤساء البلديات الجزائرية، الذي انعقد

---

[1] – L'essor, du 18/1/1920.

[2] – يطلق على قطعة نقدية من فئة 5 فرنكات: ولا يزال الجزائريون يستعملون هذه الفئة إلى الآن . 1 دورو= 5 سنتيم.

[3] – Le progrès de Guelma, du 11/9/1922.

[4] – Numidiana n° 10, du 19/9/1920.

في فيفري 1920 كرد فعل على الإصلاحات المذكورة. حيث حرصت على نشر قراراته مع تأييد تام عبر العديد من المواضيع، والتقارير والمقالات[1].

الصحافة الاستعمارية والأزمات الاقتصادية:

لقد أبرزت الحرب العالمية الأولى الخصائص السيلبية في البناء الاقتصادي الجزائري وارتباطه الوثيق بأوربا، من خلال نقص التجهيزات الصناعية والفلاحية بالمستعمرة (الخاصية الاستعمارية للاقتصاد) وهما عاملان مرتبطان أحدهما بالآخر.

وهكذا، فمع استمرار استحواذ الصراعات السياسية على حيز كبير من المساحة الإعلامية عبر مختلف الجرائد الاستعمارية، فإن الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، التي عرفتها العمالة خلال تلك الفترة، وجدت صداها لدى الجرائد بمختلف اتجاهاتها وألوانها، بغض النظر عن اختلافاتها في بحث أسبابها وتقدير آثارها.

فبالنسبة للأزمة الاقتصادية الأولى، التي عاشتها العمالة سنة 1920 وامتدت إلى ما بعد[2] 1923، وارتبطت بمشكل التموين بمادة القمح في ظل استفحال فترة الجفاف وتأثر زراعته وتراجع الإنتاج. ومما يشد الانتباه في تناول الصحافة الاستعمارية لهذه الأزمة، اختلافها الواضح في تحليل مسبباتها، وإبراز آثارها واقتراح الحلول للنجاة منها. ففي

---

[1] – Mahfoud kaddache, op.cit., p.54-55.

[2] – أندري برنيان، أندري نوشي وايف لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطمبولي رابح ومنصف عاشور؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر، 1984، ص، 419؛ لمزيد من المعلومات حول الأزمة الاقتصادية (بين 1920–1923) ارجع إلى:

Mostefa Haddad: le constantinois entre les deux guerres (1919-1939), Etude socio-économique ou la métamorphose d'une région de l'Algérie., Thèse d'Etat en 3 volumes (décembre 1991, université de Provence (I.H.P.O.M) France.

الوقت الذي ذهبت فيه بعض اليوميات إلى طرح أسباب الأزمة، كما وردت على ألسنة السياسيين الذين يشرفون عليها، راحت بعض الجرائد الأخرى تسرد عواقبها وانعكاساتها المحتملة على حياة المعمرين فقط. جريدة لا ديباش مثلا لم تشرع في تناول أسباب الأزمة وعلاقة آثار الجفاف بالتقديرات الخاطئة المرتكبة من طرف الإدارة، إلا من خلال التلميح بواسطة أركان جديدة بدأت تظهر على صفحاتها مثل: إنتاجنا من القمح؛ أقوال ما بعد الحرب؛ الأبقار العجاف. أما من حيث انعكاسات الأزمة على المعمرين، فإن كافة الجرائد وبدون استثناء لم تتوقف عن التنديد بغلاء المعيشة عبر أركان دائمة مثل : "غلاء المعيشة" والمطالبة بضرورة تدخل الإدارة والهيئات الرسمية لتحديد أسعار المواد الاستهلاكية. وقد أدى ذلك إلى حدوث الكثير من المناوشات الإعلامية بين بعض الجرائد التي تتهم التجار باستغلال الوضع ورفع الأسعار وبين أخرى مدافعة عن هذه الفئة، التي لم تتأخر في استعمال جرائدها للرد على هذه الاتهامات. ومن بينها جريدة "لا ديفونص دي كومارس La Défense du Commerce. وقد احتلت المواضيع المدافعة عن التجار أحيانا كل صفحاتها. وانفردت جرائد أخرى بنشر مقالات تحث الأوروبيين على عدم شراء ما يحتاجونه من سلع من التجار الأهالي (التجار المزابيون مثلا) وأخرى منددة بالممارسات الربوية لليهود خلال تلك الفترة[1].

أما عن انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الأهالي، فلم يتم التطرق إليها إلا من باب احتمال تشكيلها لخطر على أمن وسلامة المستوطنين، خاصة في المدن، بفعل" الأمراض التي قد تنقل إليهم مع نزوح الأهالي الجائعين إليها أو تحولهم إلى عصابات

---

[1] – La Défense du Commerce, du 01/2/1923.

للسرقة والنهب" وفي هذا الصدد، أوردت جريدة لادييباش دو كوسطانتين la Dépêche de Constantine تعليقا، جاء فيه: " أمام تدفق الآلاف من المساكين les meskines [1] على المدن فسيمثل ذلك خطرا إذا لم تتخذ إجراءات وقائية بصورة عاجلة". كما طالبت الجريدة بتوقيف هجرة "هؤلاء المرضى"، الذين جاءوا للموت على الطريق العمومي بقسنطينة[2]. أماجريدة "لاتريبين ليبر" la tribune libre (المتطرفة) فقد ذهبت إلى حد دق ناقوس الخطر والتحذير من العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن هجرة سكان الجنوب نحو الشمال كالمجاعة واعتبرت ما أسمته بـــ: "كارثة الرحل" بأنها تشبه في خطورتها خطر الجراد[3].

غير أنه رغم تشابه نتائج الأزمة الاقتصادية، التي ضربت عمالة قسنطينة مطلع الثلاثينيات[4]، وتعدد المتأثرين بها، فقد كان صداها مغايرا على صفحات الجرائد الاستعمارية، إذا أجمعت على مطالبة السلطات بضرورة تدخل الحكومة من أجل التخفيف من حدّتها و وطأتها على المعمرين دون غيرهم. وبذلك تعددت الأركان

---

[1] – ظلت كلمة مسكين تستعمل بالفرنسية في الكتابات الصحفية ولها نفس المدلول، أي الفقراء والمحتاجين من الأهالي. فمثلا كان لجريدة نوميديانا (Numidiana) ركنا دائما بعنوان: المساكين (les meskines).

[2] – La dépêche de Constantine, du 30/10/1920.

[3] – La Tribune Libre , janvier1920.

[4] – حول الموضوع يمكن الرجوع إلى مؤلفات:

Charles-Robert Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine; Charles-Robert; Ageron: Politiques coloniales au Maghreb; Mostafa Haddad: le constantinois entre-les deux guerres.

والعناوين مثل: المشكلة الزراعية؛ الأزمة الفلاحية؛ المزارعون في خطر. إضافة إلى إدراج الكثير من مقالات تتناول استغاثة المعمرين. ولعل ما جاء في العدد الثاني من جريدة لوريڤاي دو سانت-أرنو le réveil de Saint-Arnaud، يلخص كيفية تعامل الصحافة الاستعمارية مع عواقب الأزمة ويعكس رؤى المعمرين في كيفية معالجتها. ففي الوقت الذي طالب فيه هؤلاء من الحكومة ضرورة تقديم القروض نقدا للنهوض بفلاحتهم، اكتفوا بمطالبة السلطات بمساعدة الأهالي بواسطة تدعيم صناديق الإغاثة البلدية فقط[1].

الصحافة الاستعمارية واحتفالات الذكرى المئوية للاحتلال:

بمناسبة مرور مائة عام على احتلالها للجزائر، أقامت فرنسا احتفالات كبرى في كل أنحاء المستعمرة، وقد تم تخصيص ميزانية لهذا الغرض، لتدوم الاحتفالات مدة ستة أشهر (من جانفي 1929 إلى 5 جويلية 1930.)

وقد سمحت هذه المناسبة للجرائد، بعمالة قسنطينة، بالتذكير بالإنجازات الكبرى التي حققها المعمرون الأوائل، من خلال مقالات تناولت مختلف أوجه النشاطات في مجالات أشغال الطرقات والمناجم والموانئ والمستشفيات والمدارس وغيرها... وقد سخرت لذلك كل الوسائل الإعلامية، خاصة منها استعمال الصور بشكل كبير من طرف الجرائد الإخبارية، مثلما تجسد ذلك في زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لقسنطينة يوم 7 ماي 1930[2].

---

[1] – Le Réveil de Saint Arnaud du 03/5/1931.

[2] – وصلت قيمة المبالغ المالية التي انفقت من أجل الدعاية الإعلامية 2075971 فرنك بالإضافة إلى دعوة 30 صحفي باريسي و 33 صحفي أجنبي لتغطية الاحتفالات.

للاطلاع على الموضوع أكثر يمكن الرجوع إلى:

وقد كانت هذه المناسبة ـــ خاصة في ظل بداية تصاعد مظاهر الأزمة الاقتصادية ـــ على بروز اتجاهين في الصحافة الاستعمارية: تمثل الأول في الصحف التي فتحت صفحاتها للكثير من المقالات الممجدة للاحتلال والمؤكدة لانتماء الجزائر إلى الوطن الأم (فرنسا) والمشيدة بالإنجازات التي تم تحقيقها، وكذا بفضل الاستعمار في إخراج البلاد من حالة الجهل الذي كان مخيما عليها[1]. وفي مقابل ذلك الإجماع على تمجيد مآثر احتلال الجزائر، فإن لم تترك صحف المعارضة أية فرصة تمر دون إثارة مواضيع وطرح تساؤلات حول مستقبل المستعمرة، أي ما يجد تعبيره في السؤال: "هل ستعيش الجزائر ؟" وذلك ما كان يعكس حجم المشاكل التي كانت تتخبط فيها. لقد كتبت جريدة لاجيري نوفال مقالا مطولا مدعما بصورة كاريكاتورية تحت عنوان: "الديك الجزائري في خطر" (تُظهر الصورة الكاريكاتورية الجزائر في هيئة ديك وقد أخذت الضرائب والوسطاء والرأسماليون وغلاء المعيشة ينزعون عنه ريشه) وتساءلت: عما "سيجلبه لنا الاحتفال بالذكرى المئوية وما هو مصير مشاكل الجزائر الكبرى ؟"[2]

الصحافة الاستعمارية ومشروع بلوم-فيولات Blum-Violette:

على غرار الأحداث الكبرى التي ميزت هذه الفترة وأثارت ردود أفعال كثيرة ومتعددة من طرف الصحف الاستعمارية، فإن مشروع فيولات أسال الكثير من الحبر

Charles- Robert Ageron, op. cit ; Gustave Mercier, Le centenaire de l'Algérie, 1931.

- كريمة بن حسين: الحياة السياسية في قسنطينة من 1930 إلى 1945، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 1992، ص 198.

2 - L'Algérie Nouvelle, n° 4 du 05/6/1930.

من خلال تحاليلها ومقالاتها المتناقضة أحيانا، والمتضامنة أحيانا أخرى. ذلك أن سيطرة القوى المعارضة للإصلاحات بالعمالة على الصحف الكبرى، جعل هذه الأخيرة تجمع على رفض المشروع بحملات إعلامية لم يعرف مثلها حدة. فباستثناء الصحف اليسارية ـــ التي رحبت بالمشروع واعتبرته نقلة في التطور الإيجابي للسياسة الفرنسية تجاه الأهالي، إذ قامت مثلا جريدتا لوبينيون ليبر وليتانسال[1] بدعم سياسة الجبهة الوطنية ـــ راحت الصحف الكبرى تشن حملاتها على الحكومة ومشروعها. حيث بادرت إلى نشر النداء العاجل، الذي وجهه رؤساء البلديات الريفية لعمالة قسنطينة، عقب اجتماعهم سنة 1937، إلى الحكومة والبرلمان رافضين من خلاله المشروع ومعتبرينه مغامرة، قائلين: "سوف تكون له نتائج خطرة على مستقبلهم في الجزائر لأنه اتخذ على حساب السيادة الفرنسية واستهتر بها". والى جانب نشر النداءات، ذهبت الجرائد المعارضة إلى حد إعلان رفضها المطلق لهذا المشروع، خاصة كل من جرائد لاديباش ولوروبيبليكان دو كونستانتين. هذه الأخيرة أكدت من خلال مقالات متواصلة تمسك المستوطنين الدائم بسيادتهم على البلاد، ورفعت شعارات مثل "العشرون ألف ناخب سنة 1936 سيتضاعفون بسرعة" أو"المشروع يهدد السيادة الفرنسية على الجزائر". كما أوضحت هذه الجريدة سبب معارضتها كون المشروع "يمنح الأغلبية الانتخابية للأهالي ويعطيهم كل التفويض وكل الصلاحيات في الوقت الذي يصبح الفرنسيون منبوذين وتفقد

1- L'Opinion, du 23/3/1936، تميزت هذه الجريدة بموقفها الواضح من المشروع حيث جاء في العدد رقم 409 ليوم 16 جانفي 1937، "نحن مع المشروع" وانتقدت المعارضين ووصفتهم بالتفهاء وعديمي القدرة حتى على النقد.

فرنسا بمقتضى ذلك الجزائر وشمال إفريقيا"[1]. للإشارة فإن هذا المشروع كان قد نال ارتياح بعض الأوساط الجزائرية التي رحبت بقدوم الجبهة الشعبية إلى الحكم و كان لهذا الموقف أثره في ازدياد حدة انتقاد الصحافة الاستعمارية لكل خطوة في اتجاه تحسين ظروف حياة الأهالي[2].

وهكذا، يستطيع المطلع على الصحافة الاستعمارية بعمالة قسنطينة، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، أن يقف على مدى قوة هذه الوسيلة الإعلامية في التأثير على الرأي العام. هدفها الأسمى، خدمة المستوطنين بمختلف فئاتهم وأصولهم، والدفاع عن مصالحهم دون استثناء.حتى ولو تعارض ذلك مع ما كان يحاك في أعلى هرم السلطة بالميتروبول.فلا وعود الحكومات المتعاقبة، ومشاريع الإصلاح، على قلتها وتواضعها، استطاعت أن تجد لها أصداء مؤيدة على صفحاتها. ولا مآسي وأنين الأهالي استطاع أن يثني إرادتها في العمل على تدمير كل عمل، مهما كان محدوديته، في سبيل تحسين ظروفهم.فحتى وإن اختلفت هذه الصحف، من حيث مناهجها، فإنها تلتقي دائما في أهدافها.

---

[1]- Le Républicain de Constantine, n° de janvier 1937.

[2] – فرحات عباس: ليل الاستعمار، المحمدية، المغرب الأقصى، ص 153.